

Distr.
GENERAL

S/1999/342
26 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أوجه عنايتكم إلى الإعلان الصادر في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٩ عن مجلس أوروبا بشأن
كوسوفو (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ديتر كاستروب
الممثل الدائم لألمانيا
لدى الأمم المتحدة

مرفق

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

بيان صادر في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٩ عن مجلس أوروبا بشأن كوسوفو

يساور مجلس أوروبا قلق بالغ إزاء فشل جهود الوساطة التي قام بها السفير هولبروك والمفاوضون الثلاثة في عملية رامبوييه وهم السفير هيل، ومايورسكي وبيتريتش مع رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، سلوبودان ميلوسوفيتش. وكان الهدف العام من هذه الجهود يتمثل في إقناع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقبول وقف إطلاق النار في كوسوفو وإيجاد حل سياسي للنزاع في كوسوفو بغية الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية في كوسوفو.

وقد أصبح حالياً أكثر من ربع مليون من سكان كوسوفو بدون مأوى بسبب أعمال القمع التي قامت بها قوات الأمن التابعة لبلغراد. وقد نزح ٦٥ ٠٠٠ شخص عن ديارهم في الشهر الماضي، ونزح ٢٥ ٠٠٠ شخص منذ أن فشلت محادثات السلام في باريس يوم الجمعة الماضي. وبينما وقّع ألبان كوسوفو اتفاقات رامبوييه، تدفقت قوات بلغراد إلى كوسوفو لشن هجوم جديد. ومنذ اندلاع الأعمال القتالية في كوسوفو في آذار/ مارس ١٩٩٨، هرب أو شرد حوالي ٤٤٠ ٠٠٠ شخص، أي أكثر من خمس سكان كوسوفو. وثمة ضحايا جدد كل يوم. وتستهدف الأعمال القتالية السكان المدنيين.

وقد بذل المجتمع الدولي قصارى جهده لإيجاد حل سلمي للنزاع في كوسوفو. ففي رامبوييه، ومؤخراً جداً في باريس، بذلت جهود مكثفة بعد أشهر من الأعمال التحضيرية للتفاوض على اتفاق تمنح بموجبه كوسوفو حكماً ذاتياً، يكون منصفاً لكلا طرفي النزاع، ويكفل مستقبلاً سلمياً لصرب كوسوفو فضلاً عن ألبان كوسوفو وجميع الجماعات القومية الأخرى. ويلبي مشروع الاتفاق الذي وقعه ألبان كوسوفو في باريس هذه المتطلبات: على أساس سيادة وسلامة أراضي يوغوسلافيا، يكفل لكوسوفو درجة رفيعة من الحكم الذاتي، ويضمن الحقوق الإنسانية الفردية لجميع المواطنين في كوسوفو وفقاً لأعلى المعايير الأوروبية، ويتوخى منح حقوق واسعة النطاق لجميع الجماعات القومية التي تعيش في كوسوفو ويضع الأساس لإعادة البناء اللازمة للمنطقة التي مزقتها الحرب.

لقد أمنت القيادة اليوغوسلافية بقيادة ميلوسوفيتش في رفض العمل بجدية للبحث عن حل سياسي. وقدمت للشعب اليوغوسلافي صورة مشوهة عن المسائل التي تناولتها المفاوضات وسيرها. بالإضافة إلى ذلك، قامت الشرطة الصربية والقوات المسلحة اليوغوسلافية الاتحادية، في الأسابيع القليلة الماضية، بتعزيز وجودها بشكل كبير في كوسوفو، وبذا تجاوزت الحدود العليا المحددة لها في اتفاق

هولبروك - ميلوسوفيتش المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وأخيراً، فإن قوات الأمن اليوغوسلافية تشن عمليات عسكرية ضد السكان المدنيين في كوسوفو مخالفة بذلك أحكام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١٩٩ (١٩٩٨).

وعلى أعتاب القرن الواحد والعشرين، لا يمكن لأوروبا أن تتسامح إزاء وقوع كارثة إنسانية بين ظهرانيها. ولا يمكن السماح، في وسط أوروبا، بأن تحرم غالبية سكان كوسوفو بشكل جماعي من حقوقها وتتعرض لإساءة معاملة خطيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ونجد أنفسنا نحن، بلدان الاتحاد الأوروبي، حيال التزام أخلاقي لنضمن عدم تكرار سلوك يتسم بعدم التمييز والعنف، الذي أصبح واقعا ملموسا في المجزرة التي وقعت في ركاك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ومن واجبنا أن نكفل عودة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين الى ديارهم. ويجب ألا يكافأ العدوان. ويجب أن يعلم المعتدي أن عليه أن يدفع ثمنا باهظا. وهذا هو الدرس الذي يجب تعلمه من القرن العشرين.

كما لن يتسامح المجتمع الدولي إزاء ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وينبغي ألا ينسى أولئك الضالغون في النزاع في كوسوفو أن اختصاص محكمة لاهاي يشمل كوسوفو. وسيتحملون هم وقادتهم المسؤولية الشخصية عن تصرفاتهم.

وفي التحليل الأخير، فإننا نتحمل مسؤولية عن كفالة السلام والتعاون في المنطقة. وهذه هي الوسيلة التي نكفل من خلالها قيمنا الأوروبية الأساسية، أي احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، والقانون الدولي، والمؤسسات الديمقراطية وحرمة الحدود.

وسياستنا ليست موجهة ضد الشعب اليوغوسلافي أو الشعب الصربي وليست موجهة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو جمهورية صربيا. بل هي موجهة ضد القيادة اليوغوسلافية اللامسؤولة بقيادة الرئيس ميلوسوفيتش. وهي موجهة ضد قوات الأمن التي تقاتل جانبا من أبناء شعبها بازدراء وهمجية. ونحن نرغب في وضع حد لهذه الفظائع. ويجب على الرئيس ميلوسوفيتش أن يوقف العدوان الصربي في كوسوفو ويوقع اتفاقات رامبوييه، التي تشمل قوة تنفيذ بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي لتوفير الاستقرار.

ونحث القيادة اليوغوسلافية بقيادة الرئيس ميلوسوفيتش أن تستجمع شجاعته في هذه المرحلة الحاسمة وتغير سياستها تغييرا جوهريا. وما زال الوقت متاحا لوقف القهر الداخلي وقبول جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي. ويتمثل هدف المجتمع الدولي في إيجاد مستقبل سياسي لكوسوفو فحسب، على أساس سيادة وسلامة أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويقدر شواغل وطموحات جميع السكان في كوسوفو حق قدرها.

وقد أظهر ألبان كوسوفو التزامهم بحل سلمي بالتوقيع على اتفاقات رامبوييه. ومن الأهمية بمكان أن يظهروا الآن أقصى ضروب ضبط النفس.

ونؤكد أننا لا نهدف إلى إبقاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في العزلة التي فرضتها على نفسها في أوروبا والعالم. بل على العكس، نود وضع حد لعزلة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أوروبا. إلا أنه لكي يتم ذلك، يجب على ميلوسوفيتش أن يختار مسلك السلام في كوسوفو ومسلك الإصلاح وإضفاء الطابع الديمقراطي، بما في ذلك حرية وسائط الإعلام في جميع أنحاء يوغوسلافيا.

ويبين مجلس أوروبا، في الإعلان الذي أصدره في وقت سابق اليوم، الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لتجنب الحاجة إلى التدخل العسكري. وقد حثنا القيادة اليوغوسلافية بقيادة الرئيس ميلوسوفيتش على استجماع شجاعته في هذه المرحلة الحاسمة لتغيير سياستها تغييراً جذرياً. ويقوم حلف شمال الأطلسي حالياً باتخاذ إجراءات ضد أهداف عسكرية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لوضع حد للكارثة الإنسانية في كوسوفو.

وتواجه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حالياً أشد العواقب، التي طالما حذرت منها، لعدم عملها مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة كوسوفو. ويجب أن يتحمل الآن الرئيس ميلوسوفيتش المسؤولية كاملة عما يحدث. والأمر متروك إليه لكي يوقف العمل العسكري وذلك بالوقف الفوري لعدوانه في كوسوفو وقبول اتفاقات رامبوييه.
